أثر ابن مالك في الاختيارات اللغوية لابن جماعة (ت٧٣٣هـ) في كتابه شرح الكافية

المدرس
رغد إسماعيل عريبي المحمدي
جامعة ميسان ـ كلية التربية
raghadismail@uomisan.edu.iq

Ibn Malik's influence on Ibn Jama'ah's linguistic approaches in his book Sharh al-Kafiya

Lecturer
Raghad Ismail Arabi Al-Muhammadi
University of Maysan - College of Education

الملخص:-

برزت جهود علماء العربية في علم النحو الذي يعد من أهم العلوم اللغوية، وأصبحت واضحة جلية في القرن الرابع الهجري نتيجة لنشاط المناظرات والمجالس التي كان يخوضها كبار النحاة في المساجد أو قصور الخلافة، واستمرت إلى القرون التالية، ففي القرن السابع الهجري زاد النشاط العلمي والتأليف اللغوي، وابن مالك أحد أعلام النحو في هذا القرن، الذي أخذ عنه الكثيرون ممن عاصروه وممن تتلمذوا على يديه، وذكروا اسمه في مؤلفاتهم لأنَّ النحاة قد أفادوا من علمه، وهذا ما فعله ابن جماعة الذي أشار في مقدمة كتابه(شرح الكافية) إلى ثلاث غايات، هي: الجمع عن شيخه، والترتيب وفق ما جاءت به مؤلفاته، وعرض المباحث النحوية والصرفية في ضوء آراء ابن مالك، إلا أنَّ هذا لا يعني التبعية المطلقة للأخير، فيفقد الشرح أصالته وإبداعه في التأليف، بل نجد ابن جماعة ينقب في كل مسألة من مسائله اللغوية، ويقارن بين حكم وآخر ليُظهِر للقارئ ما بينهما من مزية، ولما كان الشارح مولعاً بالنحو كانت المادة النحوية في أبواب شرحه تزيد على المادة الصرفية لذا فقد بدا على مؤلَفه الصبغة النحوية، بل نجد عنده أبواباً نحوية خالصة.

الكلمات المفتاحية: ابن مالك، ابن جماعة، شرح الكافية، التوجهات اللغوية.

Abstract:-

The efforts of Arabic scholars in the field of grammar, one of the most important linguistic sciences, became evident in the fourth century AH (the Seventh century CE) This was a result of the vigorous debates and sessions held by leading grammarians in mosques or caliphate palaces, These discussions continued into the following centuries, In the seventh century AH, scholarly activity and linguistic writings increased, Ibn Malik was one of the leading figures in grammar in this century, from whom many of his contemporaries and students learned and mentioned his name in their works, as grammarians benefited from his knowledge, This is what Ibn Jama'ah did, who, in the introduction to his book (Sharh al-Kafiya), referred to Three goals: collecting from his sheikh, arranging it according to what his writings contained, and presenting grammatical and morphological discussions in the light of Ibn Malik's views, However, this does not mean absolute subordination to the latter, so the commentary loses its originality and creativity in composition, Rather, we find Ibn Jama'ah delving into each of his linguistic issues, and comparing one ruling to another to show the reader the advantage between them, Since the commentator was fond of grammar, the grammatical material in the chapters of his commentary was greater than the morphological material, Therefore, the grammatical character appeared in his composition, and we even find in it purely grammatical chapters.

Keywords: Ibn Malik, Ibn Jama'ah, Explanation of Al-Kafiya, Linguistic Trends.

المقدمة:ـ

ليست ثَمَّت لغةٌ في مختلف بقاع الأرض قد قَيَّضَ الله من يذود عن حياضها غير اللغة العربية، إذ لا غرو في ذلك لأنَّها لغة القرآن الكريم، فانشغل القدماء بدراستها ووضع قواعدها وتأصيل مصادرها حفاظاً عليها، وتيسيراً لتعلمها، لذا كان القدماء فرسان هذا المضمار، فحازوا من قَصَب هذا السَّبْق ولم تقتصر هذه المهمة على القدماء بل واصل مَنْ جاء مِنْ بعدهم النشاط في تشييد هذا البناء، فأكملوا نواقصه وابن جماعة أحد أولئك المتأخرين الذين شاركوا في تثبيت القواعد والأحكام اللغوية في كتابه الموسوم بـ(شرح الكافية)، متابعاً في اختياراته اللغوية شيخه ابن مالك كما صرح في مقدمة كتابه بقوله: "هذا مختصرٌ مشتملٌ على فوائدٍ غزير نفعها، وفرائد عزيز جمعها، ومنبه على ما حذفه اختصاراً لمقدمة الحاجبية... مما قيدته عن شيخنا حجة الإسلام... جمال الدين أبي عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك... وأنا على الله أطلب، وإلى كرمه أرغب في تكميل جمعه بعموم نفعه، وجعله خالصاً لوجهه" وهذا ما استوقفني للبحث عن أثر ابن مالك في اختياراته الواردة في شرحه لذا تمحور البحث في اتجاهين، الأول: التعريف بابن مالك وتلميذه ابن جماعة، والثاني: عرض جملة من المسائل ودراستها في ضوء آراء العلماء وخلافاتهم لبيان أثر الشيخ ابن مالك في التوجهات اللغوية لتلميذه.

التعريف بابن مالك:

هو "محَمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالك الْعَلامَة جمال الدّين أَبُو عبد الله الطّائي الجياني الشّافعي النّحْوِيّ، نزيل دمشق، إِمَام النُحَاة وحافظ اللُغَة... أخذ الْعَرَبيّة عَن غير وَاحِد، وجالس بحلب ابْن عمرون وَغَيره، وتصدر بهَا لإقراء الْعَرَبيّة، وَصرف همته إِلَى إتقان لِسَان الْعَرَب حَتَّى بلغ فِيهِ الْغَايَة، وَحَازَ قصب السّبق، وأربى على الْمُتَقَدّمين.

وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقرَاءَات وعللها، وَأما اللُغَة فَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى فِي الْإِكْثَار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وَأما النّحْو والتصريف فَكَانَ فيهمَا بحراً لَا يجارى، وحبراً لَا يُبَارى، وَأما أشعار الْعَرَب الّتي يستشهد بهَا على اللُغَة والنحو فَكَانَت الْأَئِمّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا"[1].

ولِد في الأندلس، بدأ دراسته في بحفظ القرآن الكريم، ودراسة القراءات والنحو والفقه على مذهب الإمام مالك، فأخذ العربية والقرآن بجيّان عن ثابت بن خيار الكلاعي من أهل لبّة.

عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم «ألفية ابن مالك». وتلقى تعليمه على عدد من علماء الأندلس كأبي علي الشلوبين (ت٦٥٤هـ)، ثم ارتحل إلى المشرق فنزل حلب واستزاد من العلم من ابن الحاجب وابن يعيش، وتوفي سنة(٦٧٢هـ)[٢].

التعريف بابن جماعة:

هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حزم، المكنى بـ(أبي عبد الله)، والملقب بـ(بدر الدين)، ولد عام (٦٣٩هـ) في مدينة حماة، نشأ نشأةً دينيةً خالصةً، إذ كانت أُسرته المدرسة الأولى التي أخذ عنها الشارح مناهل العلم والدين منذ أنْ بدأ يعقل حَفِظَ القرآن الكريم[٣] ليستقيم لسانه على العربية الفصيحة وتستقر في عقله معانيها ومفاتنها، والتحق بالمدارس النظامية في حماة، فدَرَسَ الشارحُ وتفقه في شتى العلوم والمعارف والفنون[٤]، إلا أنَّ الصورة الغالبة على علمه هي صورة الفقيه ، فقد كان قويّ المشاركة في علوم الدين من حديثٍ وتفسيرٍ وفقهٍ وأصولٍ، وخطيباً تام الشكل ذا تعبد وأوراد وحج [٥].

أمّا في مجال العلوم اللغويةِ ولا سيما النحو منها، فلم يتحصل لدى الباحثة، خلالَ مطالعتها محتوى مصنفاته وما تناولته المصادر من خبره، إلا مؤلفات قليلة، تَمثل في الجزء الأكبر منها رؤى شيخه ابن مالك لأنّه "قرأ النحو على الشيخ جمال الدين بن مالك"[٦].

وبعد حياةٍ حافلةٍ بالإنجازات العلمية وشهرةٍ واسعةٍ، وتقلبٍ بين المناصب الدينية والدنيوية، وقد اجمعت المصادر على أنَّ وفاته في سنة (٧٣٣هـ)، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي[٧].

أما **كتابه (شرح الكافية)** فهو من المصنفات التي وضعها أصحابها لأجل شمولية التأليف لا للتخصص النحوي لأنَّه وكما هو معروف أنَّ الشارح لم يكن عالماً لغوياً، بل كان فقيهاً وشيخاً للإسلام، أخذ نحوه هبة عن الاقدمين، متابعاً في أكثر أحكامه آراء شيخه

ابن مالك، ولكن هذا لا يمنع من أنْ يكون لمؤَلفه هذا منزلة كبيرة بين شراح الكافية لأنّه جمع بين دفتيه مجموعة دقيقة من أقوال العلماء المتقدمين وآرائهم اللغوية، من أمثال: (سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن الحاجب، والزمخشري، وابن هشام) وغيرهم كثير(٨).

- أثر ابن مالك في اختيارات ابن جماعة اللغوية:

تُعَدُّ العلاقة بين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وابن جماعة (ت ٧٣٣هـ) من أبرز العلاقات العلمية في تاريخ النحو العربي، إذ كان ابن جماعة تلميذًا لابن مالك وتأثَّر به في كثير من آرائه النحوية، لا سيما في شرحه لكافية ابن الحاجب.

وفي شرحه لكافية ابن الحاجب، يُظهر ابن جماعة تأثُّره الكبير بشيخه ابن مالك، حيث يتبنَّى العديد من آرائه النحوية واللغوية، فقد كان ابن جماعة يذكر آراء ابن مالك ويُعلِّق عليها، مُبيِّنًا موافقته أو مخالفته لها، مما يدل على تأثُّره العميق بمنهج ابن مالك في التحليل النحوي واللغوي.

ومن أبرز مظاهر هذا التأثُّر:

- **الاستشهاد بآراء ابن مالك:** كان ابن جماعة يُورد آراء ابن مالك في مواضع متعددة من شرحه، مما يدل على اعترافه بمكانة شيخه العلمية.
- **التعقيب على آراء ابن مالك:** لم يكتفِ ابن جماعة بنقل آراء ابن مالك، بل كان يُعلِّق عليها، مُبيِّنًا وجهة نظره، سواء بالموافقة أو المخالفة، مما يُظهر تأثُّره بمنهج شيخه في التحليل والنقد.
- **اتباع المنهج التحليلي لابن مالك:** اتَّبع ابن جماعة في شرحه منهجًا تحليليًا شبيهًا بمنهج ابن مالك، حيث كان يُركِّز على تحليل التراكيب اللغوية والنحوية، معتمدًا على الأدلة والشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي.

ومما أنف ذكره، يتضح من خلال دراسة شرح ابن جماعة لكافية ابن الحاجب أنّ ابن مالك كان له تأثير كبير في اختياراته اللغوية والنحوية، فقد تبنَّى ابن جماعة العديد من آراء شيخه، واتبَع منهجه في التحليل والنقد، مما يُظهر عمق العلاقة العلمية بينهما.

- ومن أبرز المسائل اللغوية التي يتجلى فيها ذلك التأثير ودراستها في ضوء آراء العلماء وخلافاتهم:

- مسألة العدول في (جُمَع):

صرح ابن جماعة بجعل (جُمَع) معدولة عن (جَمْعَاوات) لأنَّها جمع (جَمْعَاء)، ومذكرها (أجْمَع) مجموع بالواو والنون (أجْمَعُون)، ومؤنثه بألف وتاء (جَمْعَاوات)، ورفض عدولها عن (جُمْع) كـ(حُمْر)، ولا (جماعي) كـ(صحاري)، قائلاً: قياس (جمعاء) على (حمراء) باطلٌ لأنَّ (صحراء) لا مذكر لها ولا تجمع بواوٍ ونونٍ، والمانع لـ(جُمَع) من الصرف هو العدل والتعريف بالإضافة المعنوية[٩].

في هذه المسألة نقف أولاً عند مذاهب العلماء، كالاتي:

- مذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) أنَّ (جُمَع) معرفة بمنزلة (كُلَّهُمْ)، وهي معدولة عن جمع (جمعاء) إذ ينصرف في النكرة[١٠]، فلو سميت بهما ثم نكرتهما فإنَّك تصرفهما[١١].

- مذهب المبرد(ت ٢٨٥هـ) الفصل بين (أجْمَع) وبين (أحْمَر) في جميع بابه لأنَّ الأخير كان نعتاً وهو نكرة فلما سميت به زاد ثقله، أما (أجْمَع) فلم يكن نكرة وإنَّما هو معرفة ونعت، فإذا سميت به صرفته في النكرة لأنَّك لم ترده إلى حالٍ كان فيها لا ينصرف[١٢]، فما جاء به المبرد هنا ما هو إلا ترديدٌ لما ذكره سيبويه، فقولك: (مررتُ به أجْمَع) بمنزلة (أحْمَر) لأنّ (أحْمَر) صفة للنكرة و(أجْمَع) وصفت به المعرفة فلم ينصرف لأنَّه معرفة، فـ(أجْمَع) هنا بمنزلة (كُلَّهُم)[١٣].

- مذهب السيرافي (ت٣٦٨هـ) أنَّ كل ما كان مذكره على (أفْعَل) ومؤنثه على (فَعْلَاء) فباب جمعه على (فُعْل)، كقولك: (أحْمر- حمراء) وجمعها (حُمْر)، وقد عدل في (جُمَع) عن (جُمْع) لأنَّه لا يستعمل إلا في المعرفة بخلاف باب (أحمر- حمراء) فإنَّه يأتي في معرفةٍ ونكرةٍ لذلك شبهوه في جمعهم (فُعْل) بباب (أفْعَل) في التفضيل، كـ(الأفضل، والفضلى) و(الأطول والطولى)، وجمع المؤنث فيه (الفُضَّل، والطُّول)، فلا يأتي بالألف واللام إلا معرفة، فلما جاء بغيرها اجتمع فيه علتان هما (العدول عن صيغة فُعْل إلى فُعَل، والأخرى التعريف) وهذا بإجماع العلماء إلا مَنْ عَدلَ عن

هذا الإجماع وهو أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الذي يرى بأنَّه ليس القياس في كل (فعلاء) يُجمع على (فُعْل) بل حتى قياس المؤنث من (أفعل) يأتي على (فُعْل)، و(أجْمَع) يأتي على (أجْمَعُون) لا (جُمْع)، فلو كان (جُمَع) معدولاً عن (جُمْع) و(فُعْل) يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز القول: (جاءني الرجال جُمَع)[١٤].

وعليه، فقد احتدم الخلاف بين العلماء في علة منع هذا العدول من الصرف، فما ذهب إليه ابن جماعة جاء موافقة لرؤية شيخه ابن مالك[١٥] والمتقدمين من النحاة، خلافاً لمذهب ابن الحاجب (ت٦٨٣هـ) الذي يُعد خروجاً عن تقعيد الخليل(ت١٧٠هـ) وتلميذه سيبويه بأنَّ (جُمَع) معرفة بمنزلة (كُلَّهُمْ)، يعني أنَّ الإضافة في المعنى مقدرة بياناً لصحة جريه على المعرفة، توكيداً لا بياناً لعلة المنع من الصرف، فإذا سُمِّي بـ(جُمَع) فعن سيبويه منع الصرف، وعن الاخفش (ت٢١٥هـ) والكوفيين صرفه لاعتبار العدول الأصلي أولاً[١٦].

وترى الباحثة صحة مذهب ابن جماعة لأنَّ (جمعاء) لو كانت اسماً لكان (أجْمَع) اسماً أيضاً، فجمعه على (أجْمَعُون) شاذ لأنّه لا يجمع بالواو والنون إلا العلم والصفة، وكذلك ما جاء عن الخليل في باب (أجْمَع) أنَّهُ تعريفٌ إضافي لأنَّهُ في الأصل: (جاءني القوم أجمعون)، أي: أجْمَعُهُمْ[١٧].

- علة منع الجمع من الصرف:

يقول ابن جماعة: **إنّ الأوْلى في علة منع الجمع من الصرف هي (جموع التكسير) لأنّ (أيامن) مجموع على (أيامنون)، و(صواحب) على (صواحبات)، فلو اكتفى بالوزنين لكان أجدى، فالقياس يقتضي منع كلّ جمعٍ، إلا أنّ صرفهم بعض الجموع، نحو: (أسْلِحة) و(أفْراس) يردّهُ**[١٨].

أجمع العلماء على أنّ كلّ جمع إذا كان بعد ألفه حرفان أو ثلاثة وسطهما ساكن فهو غير منصرف وذلك لاجتماع علتين أحداهما: الجمع، والأخرى: لزوم الجمع، فأما الجمع فظاهرٌ، وأما لوزمه فالمراد به: أنَّه جمعٌ ليس على وزنه واحد، وإنَّه كذلك إذا اعتل، نحو: (جوار)، فإنّه ينون في حالتي الرفع والجر[١٩]، فهو الذي تنتهي إليه الجموع، وعلَّة منعه لأنَّه جمع الجموع إذ لا جمع بعده، نحو: (أكْلُب)، فهو جمع (كَلْب)، فإذا جمعت (أكْلُبًا)

قلت: (أكَالُبُ) الذي جُمع مرتين فكل ما كان من هذا الجمع الذي يشبه التصغير وثالثه ألفٌ زائدةٌ وما بعده مكسور فهو غير منصرف، نحو: (دراهم، ودنانير) فنظائرهما في التصغير: (دُرَيهم، دُنَيْنِير)، فليس بين هذا الجمع وبين التصغير إلا ضمة الأول في التصغير وفتحته في الجمع وثالث التصغير (ياء) وثالث الجمع (ألف)، إلا إذا دخلت عليه (الهاء) فإنّه ينصرف[٢٠]، نحو: (صياقلة) لأنَّه بدخولها أشبه المفردات، كـ(كراهية) فلو حذفت (التاء) من كلمةٍ وبقيت بوزن هذا الجمع فلا تخاف في منعه من الصرف، كأنْ يسمى رجل (علاني) من (علانيه)، فلو سميت بهذا الجمع فلا تخاف في منعه من الصرف، نحو: (مساجد)[٢١]، وعلة هذا الجمع - أي صيغة منتهى الجموع - تقوم مقام علتين، فشرطه ألا يكون على صيغة الآحاد وتلك الصيغة جاءت بوزنين هما: (مفاعل)، نحو: (مساجد)، و(مفاعيل)، نحو: (مصابيح، وطواميس)[٢٢].

إنَّ توجه ابن جماعة لاختيار أنْ تكون علة المنع (جموع التكسير)، فهو معارضة للأقدمين، إذ جاء في الكتاب: في باب ما يُكسر مما كُسِر للجمع، وما لا يكسر من ابنية الجمع إذا جُعِل اسماً لرجل أو امرأة، فيرى سيبويه بأنَّ الجمع الذي لا يُكسر، نحو: (مساجد) و(مفاتيح) لا تقول فيه: (مساجدون، ومفاتيحون) لأنَّ هذا المثال لا يشبه الواحد ولم يشبه به، فعندها يُكسر على ما يُكسر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف، وهو لا يكسر على شيءٍ لأنَّه الغاية التي ينتهي إليها[٢٣]، وما ختم به سيبويه حديثه دلالة واضحة على أنَّ صيغة منتهى الجموع هي غاية جموع التكسير، فالاسم في التكسير قد يجمع جمعاً بعد جمعٍ تحقيقاً، نحو: (أناعيم) جمعٌ لـ(أنعام)، و(أنعام) جمعُ (نَعَمٌ)، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه من التكسير لأنَّهُ قد يجمع جمع سلامة، نحو[٢٤]: "صاحبات يوسف"[٢٥].

ومما تقدم نجد أنَّ اختيار ابن جماعة الاكتفاء بالوزنين (مفاعل، مفاعيل) في الدلالة على علة منع الصرف قد ذهب فيه مذهب شيخه ابن مالك، إذ يرى الأخير أنَّ الجمع إذا كان على هذين الوزنين مُنِع، وإنْ لم يكن في اوله (ميم)، فيدخل فيه نحو: (ضوارب، ومناديل)، فإذا تحرك الثاني صُرِف، نحو: (صَياقلة)[٢٦].

- مسألة مجيء الحال معرفة في نحو: (وأرسلها العراك):

اختار ابن جماعة أنْ يكون تأويل (وأرسلها العراك) بـ(معتركة)، وعنده أولى من

تأويلها بـ(يعترك)[٢٧].

إنَّ الأصل في الحال أنْ تكون نكرة، إلا أنَّ الخليل جوَّز مجيئها معرفة، فقال: إنَّ الحال في التعريف والتنكير يلزم حالة واحدة، فتقول: (قام عليٌّ لي راجلاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٢٨]، فَنُصِب على الحال[٢٩]، إلا أنَّ العربية تشتمل على ألفاظ من أمثال: (العراك) و(وحده)، وهي ألفاظ معرفة مؤوَلة بنكرة، وتقديرها: (أرسلها العراك)، فالتزم التنكير لئلا يتوهم كونه نعتاً لأنَّه الغالب فيه، وقد أجاز يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ) والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل، نحو: (جاء زيدٌ الراكبُ)، وفصَّل الكوفيون في ذلك قائلين: إنْ تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً، نحو: (عبدُ الله المُحسنُ أفضل من المُسيء)، فـ(المحسن، والمسيء): حالان متأولان بالشرط لذا صح مجيئها معرفة لفظاً[٣٠].

فمجيء هذه الأحوال معارف إنما حُمِل على السماع، ومنه قول الشاعر[٣١]:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

فقوله: (أرسلها العراك): إنَّما هي معرفة وهي حال.

أما من أنكر مجيئها حالاً وجعل الحال فيها هو الفعل الذي وضعت هذه المصادر في موضعه فيكون تقدير البيت: (وأرسلها تعترك)، فدلَّ المصدر (العراك) على الفعل (تعترك)، يُرد عليه بأنَّ الفعل في الحقيقة هو الحال، وهذه الالفاظ دالة عليه[٣٢]، كما أنَّ المصدر النكرة يكثُر وقوعه حالاً في كلام العرب، كقولك: (طلع زيدٌ علينا بغتةً) فـ(بغتة) واقع موقع الحال والأصل فيه ألا يقع حالاً لأنَّه غير صاحب الحال، إلا أنَّهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الأشخاص كثيراً على المجاز والاتساع، كقولهم: (زيدٌ عدلٌ، وصومٌ وفطرٌ) فانسحب هذا الحكم عندهم إلى الحال لأنّه خبر من الأخبار، فقالوا: (قتلته صبراً، ولقيته فجأةً)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[٣٣]، وذلك في الكلام كثير، فالمصدر هنا على مذهب سيبويه والبصريين يكون حالاً بنفسه، بينما ذهب الأخفش والمبرد إلى أنّه منصوب بفعلٍ مضمرٍ نصبْ المصادر المطلقة، والفعل المضمر هنا في موضع حال لكنه حُذِف وأُقيم المصدر مقامه، فالأخفش جوَّز الوجهين غير منكرٍ لمذهب

سيبويه الذي أجاز أنْ يكون (سيراً) في قولك: (سرتُ عليه سيراً) على إضمار فعلٍ وذلك هو القياس، فجوِّز الإضمار هنا للدلالة عليه بالفعل الظاهر، كما أنَّ كثرة مجيء المصدر حالاً يخرجه القياس، فلو كان قياساً لشهِدنا كثرته في الكلام العربي، كما أنَّه لما كان الحال في معنى الخبر كالمصدر، والمصدر لا يقع خبراً عن الأشخاص قياساً، فالحال أيضاً لا يأتي بالمصادر قياساً[٣٤].

لذا نجد ابن جماعة قد نقب في مؤلَفه هذا التجويز لأنّه من نُقول شيخه ابن مالك وهي ذاتها التي ألفيناها في مؤلفات الأقدمين وعلى رأسهم سيبويه[٣٥].

- مسألة مجيء اسمي الإشارة (ذانك، وتانك) للقريب والبعيد:

قال ابن جماعة: "**ذانك وتانك للبعيد، وقد يكونا للقريب، بدليل القراءة: "أنْ هذان"[٣٦]، وهو للقريب قطعاً، وعلته: أنّهم لما ثنوا كان القياس أنْ يقولوا: "ذيان" و "تيان"، فلما حذفوا الألف ولم يقلبوها، عوضوا عنها بالتشديد، كما قالوا: "اللّتان" بالتشديد ليكون عوضاً عن الياء في "اللتيان" على ما كان القياس"[٣٧]**.

إنَّ القول في تثنية المذكر في القرب: (ذان)، وفي تثنية المؤنثة: (تان)، فتحذف ألف (ذا) وألف (تا)، ولم يُثن غير هذين اللفظين، وقوه مُجوزًا تشديد نونها فتقول:(ذان وتان) وقد خالفت هذه التثنية تثنية الأسماء المتمكنة بشيئين:

أحدهما: حذف الألف، ولا تُحذف من المتمكن إلا شاذًا في بعض ألفاظه على حسب السماع، بل تُقلبُ في الاسم المتمكن.

الثاني: جواز تشديد النون، ولا يجوز ذلك في تثنية الاسم المتمكن. وظاهر كلام المصنف تجوير تشديد النون مطلقًا، أعني في الرفع والنصب والجر، وهذا هو مذهب الكوفيين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة، ولا يجوز مع الياء، فتقول: (ذان وتان)، ولا يجوز:(ذين ولا تين) بالتشديد[٣٨].

وتلي النون الكاف في الحالة الوسطى: (ذانك وتانك) بالنون خفيفة، وفي الحالة البُعدى): ذانك وتانك)، و(ذانيك وتانيك) بإبدال إحدى النونين ياء[٣٩].

قال الجَوْهَريُّ(ت٣٩٣هـ) "وإن ثَنّيت "ذا" قلت: ذان لأنه لا يصحُّ اجتماعُ الألفين لسكونهما، فأسقط إحدى الألفين، فمَنْ قدّر أنّها)ألفُ) "ذا" " قَرَأَ: "إنّ هَاذَيْنِ لَسَاحِرَانِ"، ومَنْ قدّر أنها ألفُ التثنية قَرَأَ: "إنّ هَذَانِ" لأنَّ ألف "ذا" لا يدخلُها إعرابٌ، وقد قيل: إنها لغةُ بني الحارث بن كَعْب[٤٠].

ومما أنف ذكره نجد ابن جماعة قد رجح حكماً نحوياً استناداً إلى إحدى القراءات القرآنية، بدليل أنَّها كانت موضع خلاف بين العلماء، إذ" اخْتَلَفَ النّحْوِيُّونَ فيه وذَكَرُوا وُجُوهًا: الْوَجْهُ الأول: وَهُوَ الْأَقْوَى أَنّ هَذه لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هِيَ لُغَةُ بَلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَالزّجّاجُ نَسَبَهَا إلَى كِنَانَةَ وَقُطْرُبٌ نَسَبَهَا إلَى بَلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَمُرَادٍ وَخَثْعَمَ وَبَعْضِ بَنِي عُذْرَةَ، وَنَسَبَهَا ابْنُ جِنّي إلَى بَعْضِ بَنِي رَبِيعَةَ أَيْضًا وَأَنْشَدَ الْفَرّاءُ عَلَى هَذه اللُّغَةِ[٤١]".

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا[٤٢]

وفي هذه المسألة يتجلى وجه آخر للتبعية عند ابن جماعة لمذهب شيخه ابن مالك، إذ لم تكن تبعية نحوية فحسب بل كانت تبعية استدلالية، إذ رجح الشارح وجهاً نحوياً استناداً لقراءة قرآنية، وهو ما قام عليه نحو ابن مالك الذي وسع قاعدة الاستدلال بأصول أُخر، كالحديث الشريف والقراءات القرآنية، كما نجد ابن جماعة قد علل المسألة تعليل المفسرين للآية الآنف ذكرها.

- مسألة إعراب (سِوى أو سِواء):

قال ابن جماعة: **إنّ مذهب سيبويه النصب على الظرفية وتقديراً في المقصور (سِوى)، ولفظاً في الممدود، وشذ عند الأخير ما عداه، والصحيح في هذه المسألة مذهب الكوفيين بأنّ (سِوى، وسِواء) اسم كـ(غير)، بدليل مجيئها مبتدأ وخبراً وفاعلاً واسم ليس، كقول الشاعر**[٤٣]:

وقال نساء لو قتلت نساءنا سواكم ذو الشَّجو الذي أنا فاجعُ[٤٤]

وذهب الكوفيون وآخرون إلى أنَّ (سوى، أو سِواء) تستعمل ظرفاً وغير ظرف، فمن استعمالها ظرفا قولهم: (جاءني الذي سواك)، ومن استعمالها غير ظرف بل اسما بمعنى (غير)[٤٥]، وقال الرضي (ت ٦٨٦هـ)": إنما انتصب (سوى) لأنَّه في الأصل صفة

ظرف مكان وهو مكانا، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[٤٦]، أي (مستوياً)، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى) فصار (سوى) بمعنى (مكاناً) فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول:)أنت لي مكاناً عمرو)، أي لأنَّ البدل سد مسد المبدل منه، وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنَّك قلت: (جاءني القوم بدل زيد)، أفاد (زيْداً لمْ يأتِك)، فجرد عن معنى البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء، فسوى في الأصل مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء"[٤٧].

ففي هذه المسألة نجد ابن جماعة لا يعتمد قوة الدليل بل اختار وجه النصب في (سِوى) بناءً على الاستدلال ببيتٍ يُحْمَل مَحْمَل القلة والندرة، فوافق المذهب الكوفي في الاستناد إلى القليل والنادر في الاستدلال، مخالفاً بذلك رؤية ابن مالك الذي حملها محمل (غير) في الرفع والنصبِ والجر[٤٨].

- مسألة حد اسم الفاعل:

اختار ابن جماعة اشتقاق اسم الفاعل والفعل من المصدر قائلاً: **"بل هو- أي اسم الفاعل - والفعل مشتقان من المصدر، ثم المشتق الذي فيه ما فيه من المشتق منه وزيادة كالفعل فيه دلالة على الحدث وزيادة الزمان وليس في اسم الفاعل ما في الفعل فضلاً عن الزيادة، فالأولى: ما اشتق من مصدر فعلٍ"[٤٩].**

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى فريقين:

الأول: مذهب البصريين أنَّ المصدر هو الأصل، مستدلين لذلك بقول سيبويه: "إنَّ الأفعال هي الأمثلة التي أُخِذتْ من لفظ أحداث الاسم، وبنيت لِما مضى ولِما هو كائن لم ينقطع ولِما سيكون"[٥٠]، وتابعهم ابن مالك فقال: إنَّ من المصادر ما لا فعل له لفظاً ولا تقديراً وذلك في: (ويح، وويل، وويس، وويب)، فلو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصول لها لذلك محال، وإنما قُلنا أنَّ هذه المصادر لا أفعال لها تقديراً، فلو صغت من بعضها فعلاً لاستحقت فاؤه في المضارع ما استحق فاء(يَعِدُ)، ولأستحق عينه من السكون ما استحق عين (يبيع)، فيتوالى إعلال الفاء والعين وذلك مرفوض في كلامهم فوجب ما يؤدي إليه، إذ ليس في الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن[٥١].

ويجزم ابن مالك بصحة مذهبه، فيقول: "إنَّ الفعل مشتق من المصدر لأنَّ المشتق فرع والمشتق منه أصل، وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه، فلا شك في أنَّ العامل يتضمن المصدر والوقت، وهذا يثبت فرعيته وأصالة المصدر لأنَّه دلَّ على بعض ما دلّ عليه الفعل، وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح"(٥٢).

الثاني: مذهب الكوفيين أنَّ الفعل هو الأصل، محتجين لذلك بوجوه، منها:

أ. إنَّ المصدر(مَفْعَل) وبابه صدوره عن غيره، فإما أنْ يصدر عن غيره فلا يمكن ذلك.

ب. إنَّ الفعل يعمل في المصدر، كقولك: (ضَرَبْتَهُ ضَرْباً)، فـ(ضرباً): منصوب بالضرب، والعامل مؤثر فيه، والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره(٥٣).

ج. إنَّ الدليل على أصالة الفعل وفرعية المصدر، أنَّ المصدر يُذكر تأكيداً للفعل، فلا شك أنَّ رتبة المؤَّكد قبل رتبة المؤِّكد، فدلَ ذلك على انَّ الفعل أصل والمصدر فرع عليه، بدليل وجود أفعال لا مصادر لها كـ(نعم، وبئس، وعسى وليس وأفعل التعجب)، فلو لم يكن المصدر فرعاً لَما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل(٥٤).

ونجد العكبري(ت ٦١٦هـ) قد ردّ وجوه الاحتجاج لدى الكوفيين بقوله: إنَّ المصدر مشتق من صدرت الشيء، فمن ذلك قولهم (المورود)، والمصدر يُشار به إلى الماء الذي ترد عليه الأبل ثم تصدر عنه، كما أنّ حجة عمل الفعل في المصدر مسألة في غاية السقوط لأنَّ العامل والمعمول من قبيل الألفاظ، والاشتقاق من قبيل المعاني، ولا يدل أحدهم على الآخر اشتقاقاً، والمصادر قد تعمل عمل الفعل، كقولك: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدْ عُمْراً)، ولا يدل ذلك على أنَّه الأصل كما أنَّ الحروف تعمل والأسماء والأفعال، ولا يدل ذلك على انَّها مشتقة أصلاً، فضلاً عن كونها مشتقة من الأسماء والأفعال(٥٥).

وعليه، فالشارح ابن جماعة قد تابع البصريين في هذه المسألة لأنَّه مذهب شيخه ابن مالك الذي آثر اتباعه في كثير من اختياراته، إلا أنَّ الباحثة تحكم بأصالة الفعل لأنَّ الفعل واحد والمصدر متعدد، فالفعل (قام) يأتي منه مصدران، هما (قيام، وقوامة)، فلَما كان للفعل مصدران أو أكثر في بعض الأحيان دل ذلك على أنَّ الفعل أصلٌ والمصدر مشتق منه(٥٦).

- مسألة دلالة (اسم الفاعل) على الحدث والزمان:

انكر ابن جماعة دلالة اسم الفاعل على الحدث والزمان، فقال: **"ليس بلازم فإنّ نحو: "مُسْتَقَرّ"، و"ثابتٌ" و"دائمٌ" اسم فاعل وليس فيها معنى الحدث"**[٥٧].

ويُرَدّ ادعاؤهُ بقول سيبويه، وإنْ لم يصرح بدلالة اسم الفاعل على الحدث والزمان إلا أنَّه في باب أبنية الفعل أشار إلى ذلك فقال: فمن هذه الأشياء المتعدية التي هي على(فاعل) وعلى (فَعيل) إذا لم يريدوا به (الفعل) شبهوه بـ(الظريف) ونحوه، فقالوا: (ضريب) للقداح، و(صريم) للصارم[٥٨]، لذا فهذه الإشارة الضمنية من سيبويه تثبت دلالة اسم الفاعل على الحدث والحدوث لأنَّ مجيء (فعيل) بمعنى (فاعل) لا يُراد منها دلالة الفعل على الحدوث والتجدد وإنّما الاسم الثابت اللازم وهو اسم الفاعل، وهو مذهب ابن الحاجب[٥٩]، وابن هشام(ت ٦٧١)[٦٠]، وخالد الازهري(ت ٩٠٥هـ) الذي قال: "إنَّ اسم الفاعل يدل على الحدث والحدوث وفاعله"[٦١].

أما دلالة اسم الفاعل على الزمان، فقد صرح بذكرها المبرد، قائلا: أنَّ نحو: (هذا ضاربُ زيداً) فهذا الاسم -ضارب- إنْ أردت به معنى المضي فهو بمنزلة قولك: (غلامُ زيد)، فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس)، ألا ترى أنَّك لو قلت: (هذا غلام زيداً) كان محالاً[٦٢]، وهو مذهب ابن السراج(ت ٣١٦هـ)[٦٣]، وصولاً إلى المحدثين؛ إذ فرق د. فاضل السامرائي بين دلالة الزمن في اسم الفاعل والفعل الماضي، فقال: إنَّ اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه، خلافاً للفعل الماضي الذي يدل على وقوع الفعل في الزمن الماضي لا على ثبوته ودوامه، فنحو قولك: (قام زيدٌ أمس، وهو قائمٌ بالأمر أمس)، فـ(قام) دل على أنَّ ذلك كان وصفه فيما مضى، وجاء وصفه ثابتاً له[٦٤].

ومما يؤيد رؤية العلماء، مجيء دلالة المضي في القران الكريم، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[٦٥]، وكذلك دلالة اسم الفاعل على الحال والاستقبال في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ﴾[٦٦]، كما أنَّ اسم الفاعل مصوغ لما وقع منه الفعل[٦٧]، فلما كان كذلك وجب انْ يدل على الحدث والزمان فيسقط بذلك انكار ابن جماعة الذي تابع به شيخه ابن مالك الذي اشترط لعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا لم

يرد به المضي في المعنى ويسبقه نفي أو استفهام، نحو: (أمكرمٌ زيدٌ عمراً)، (ما هو تارك براً اليوم أو غداً)[٦٨].

- مسألة دخول اللام على اسم الفاعل:

قال ابن جماعة: **"فإنْ وصل بالألف واللام الموصولتين إذ لو كانتا للتعريف مُنْعتا من العمل للبعد عنه شبه الفعل، إذ الفعل لا يقبل التعريف"**[٦٩].

افترق العلماء في عمل اسم الفاعل في اللام إلى فريقين:

الأول: عمل اسم الفاعل إذ دخلت عليه اللام في الحال والاستقبال من دون المضي، فيقول المبرد: اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنونه ولا تدخل عليه الالف واللام ولا تضيفه كما لم يجز ذلك في (الغلام) لأنَّه كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها، فتقول: (زيدٌ آكل طعامك الساعة، أو طعامك غداً)، هذا في حال(آكلٍ)، أما إذا قلت ذلك في اسم الفاعل وأردت به معنى المضي فلم يقع ذلك الموقع، فإنّك لا تقول: (مررتُ برجلٍ ضارب زيدٍ) إلا على البدل، كما لا تقول: (مررتُ برجلٍ علام زيدٍ)[٧٠]، أما أبو علي الفارسي، فقال: إذا ألحقت (الالف واللام) اسم الفاعل قلت: (هذا الضارب زيداً)، فلا يجوز إضافة (الضارب)إلى (زيد)[٧١]، ونقل عنه الرضي قوله: لا يوجد في كلام العرب عاملٌ إلا ومعناه المضي لأنَّ المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوصل إلى إعماله بمعناه باللام وإنْ لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقةً[٧٢]، ونُسِبَ هذا الرأي لسيبويه على الرغم من أنَّ الأخير لم يشر إلى ذلك صراحةً، إلا أنَّه يُفهم من قوله: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المضي وما يعمل فيه وذلك قولك: (هذا الضاربُ زيداً)، فصار المعنى: هذا الذي ضرب زيداً وعمل عمله لأنَّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين"[٧٣].

الثاني: يرى أنصاره عمل اسم الفاعل إذا دخلت علية اللام في المضي والاستقبال، وهو مذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣ه)، وابن الحاجب، وابن مالك، وعلّة هذا التجويز أنَّ الألف واللام فيه بمعنى (الذي) واسم الفاعل المتصل بهما بمعنى الفعل، فلما كان مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسمٌ لفظاً وفعلٌ معنىً حُوِّلَ لفظ الفعل فيه إلى اسم لأنَّ الالف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل[٧٤].

وهذا تجلٍّ واضحٌ للتبعية عند ابن جماعة لرؤية أُستاذه ابن مالك.

- مسألة تعريف الفعل الماضي:

ردَّ ابن جماعة تعريف ابن الحاجب لتعريف الفعل الماضي بأنّه: "ما دلّ على زمانٍ قبل زمانك"(٧٥)، قائلاً: "**يرد على طرده (لمْ يقمْ) وعلى عكسه: إنْ قام، قُلت: المراد وضعاً، وهذه خرجت لعوارض طارئة لكن يقال: (فَعَلى) هذا لا تبقى حاجة إلى قوله: "مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو" أنّ تلك أيضاً عوارض عرضت على ما هو الأصل وضعاً فلا اعتبار بها**"(٧٦).

إنَّ الزمن من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه لذا تجدها -الأفعال- انقسمت بأقسام الزمان الثلاثة: (الماضي، الحاضر، المستقبل)، فـ(الماضي): ما عُدِم بعد وجوده لذا لا يقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، أي قبل زمن إخبارك، والاقتران هنا وقت وجود الحدث لا الحديث عنه، فتصدير ابن الحاجب لحد الفعل بـ(ما) دفع بعض العلماء إلى ردّه بالفعل المضارع المنفي بـ(ما)، كما أشار إلى ذلك ابن جماعة، وعبارته نقلاً عن كافية ابن الحاجب: ما دلّ على زمان شاملة لجميع الأفعال(٧٧)، إلا أنَّ الأخير قد أردفها بعبارة (قبل زمانك)، وذلك أخرجها عند حد الفعل ما عدا الفعل الماضي، كما أنَّ الدلالة الواردة في هذا الحد إنَّما هي بحسب الوضع لئلا يلْبِس بنحو: (لمْ يضرب، وإنْ ضربت ضربت، وزوجت، وبعت الإنشائية)، إلا أنَّه لم يصرح به اتكالاً منه على وضوحه(٧٨)، فالأوْلى أنْ يذكره لأنَّه يغنيه عما أورده من عبارة: (من غير ضمير المرفوع) التي ذكرها ابن الحاجب احترازاً من الضمير المنصوب لأنَّه إذا كان معه فإنّه لا يُسكَن، وقوله: (المتحرك)، احترازاً عن الضمير المرفوع الساكن في نحو: (الزيدان ضرباً)، فإنَّه ضمير مرفوع ولكنه غير مُحرَّك لذلك لم يسكن آخر الفعل(٧٩)، فيصح بذلك مذهب ابن جماعة لسقوط هذه العبارات من تحديد ابن الحاجب.

واختاره ابن جماعة من تحديدٍ للفعل الماضي إنما جاء بعبارة قصيرة لأنَّه قصد التيسير من مؤلّفه هذا، سارياً على خطى شيخه ابن مالك الذي عرف الفعل الماضي بعبارة واضحة لا تأويل فيها: "مبني على الفتح، نحو: (ضَرَبَ، وانْطلقَ) ما لم يتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفعٍ كتحرك فيسكن"(٨٠).

- مسألة تحديد الفعل المضارع:

حدَّ ابن جماعة الفعل المضارع بقوله: **المختار أنّه مشترك مع الاسم بأحد حروف (أنيت)، معترضاً على من قال عنه: حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال**(٨١).

أجمع العلماء على أنَّ الفعل المضارع فعلٌ معربٌ، في أوله الزوائد الأربع (الالف والتاء والياء والنون)، يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل، نحو: (أكل، تأكل، يأكل، نأكل)، إذ لا دليل على أي الزمانين تريد لهذا ضارع الأسماء(٨٢)، أما مسألة مجيئه للحال أو الاستقبال أو الاثنين معاً، فهي موضع خلاف بين العلماء، فذهب أكثر العلماء إلى وقوعه مشتركاً للحال والاستقبال، فتقول: (زيدٌ يأكُلُ) يصلح أن يكون في حال(أكل)، وأنَّ (يأكل) فيما يستقبل فهو يعمُ شيئين: (المستقبل، والحاضر)(٨٣)، وهذا رأي سيبويه(٨٤) وجمهور النحويين، فهو حقيقة مشتركٌ بينهما لأنَّ إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغٍ(٨٥).

أما الزجاج (ت٢١٠هـ) فينكر وقوعه للحال صيغة لقصره لأنَّك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً، فلا يكون إلا للمستقبل، وعَكَسَ الأمر ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) إذ يرى أنَّه لا يقع إلا حالاً لأنَّ المستقبل غير مُحَقق الوجود، فإذا قلت: (زيدٌ يقومُ غداً) فالمعنى: (ينوي أنْ يقوم غداً)، أما الفارسي والسيوطي(ت هـ) فيرون أنّه حقيقةٌ في الحال ومجاز في الاستقبال، بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، فالعلامة لا تدخل إلا على الفروع(٨٦).

ورد الرضي هذه الآراء الآنف ذكرها قائلاً: إنَّ الحال ليس بزمانٍ موجود بل هو فصلٌ بين زمانين، فلو كان زماناً لكان للتصنيف تثليثاً وليس بشيء لأنَّ الحال عند النحاة غير(الآن) المختلف في كونها زماناً، بل هو- الحال- على جنبتي (الآن) من الزمان، سواء أكان (الآن) زماناً أم حداً مشتركاً بين زمانين(٨٧).

وما اختاره ابن جماعة إنما هو متابعة للسلف، وهنا تتجلى صورة أخرى من صور التأثر بآراء ابن مالك(٨٨).

- مسألة مجيء (نون) (نأيت) للمتكلم العظيم:

قال ابن جماعة: "**النون... للمتكلم العظيم لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾**(٨٩)، **وليس**

معه غيره سبحانه، ويكفي: والنون لعظيمٍ أو مشاركِ"[٩٠].

إذا جاء الفعل لمتكلمٍ ولآخر معه أو جماعة، فانَّك تقول: (نحن نفعل)، وكذا الأمر مع المذكر والمؤنث لأنَّه يبين بالخطاب أيضاً[٩١]، وكذا (النون) تأتي للواحد المعظم فتقول: (نفعل، وفعلنا) فهو مجاز عن الجمع لعدهم المُعظم كالجماعة، إذ لم يجيء للواحد الغائب والمخاطب المعظمين، نحو: (فعلوا، وفعلتم)، في الكلام القديم المُعتد به، وإنَّما هو استعمال المولدين[٩٢].

وهذا الحكم الذي استحسنه ابن جماعه في مؤَلفه إنما هو نابع من تعريف ابن مالك للفعل المضارع، بقوله: "المضارِع افتتاحه بهمزة المتكلم مجرداً وبالنون له معظماً أو مشاركاً"، إذ بلغ من تأثير ابن مالك في تقعيد ابن جماعة إلى استعارة ألفاظه الواردة في تحديد الفعل المضارع.

- مسألة مجيء (كاد) في الماضي للإثبات:

استقبح ابن جماعة مجيء (كاد) في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال إذا دخل عليها (نفي)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٩٣]، قائلاً: **إنَّه لا يوجد دليل لهذا القائل في هذه الآية لأنّ الزمان الذي ذبحوا فيه – أي ذبحوا الناقة – الذي ما قاربوا فيه الفعل، فمعناه: (وما كادوا قبل ذلك الزمان يفعلون) لشدة تنعتهم[٩٤].**

أما قول ذي الرمة[٩٥]:

إذا غَيَّرَ الهَجْرَ المحبِّينَ لم يكدْ رَسِيسُ الهَوَى من حبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

فمعناه: (لم يبرح ولم يقارب البراح)، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٩٦]،إي: (لم يراها أو يقارب رؤيتها)،ف(لم يكد)في البيت، معناه: (مالا كاد) لأنّه مضارع بعد (لم)، لكم لما كان بعد (إذا) كان في معنى الاستقبال، كقولك: (إذا قام زيد لم يقم) لأنّ (إذا) لزمن المستقبل[٩٧].

فالتقدير الذي ذهب إليه ابن جماعة سواء كان في الآية الكريمة أو في بيت ذي الرمة يُشعر القارئ بأنَّه تفسير عالم دين لا عالم نحو، فإذا طالعنا كتب التفسير يتجلى هذا الامر

بوضوح، ففي تفسير الزمخشري (ت٥٣٨هـ) لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ - الذي استدل به ابن جماعة لتأييد رؤية الإثبات في معنى المضي والفعل في الاستقبال- فقوله مبالغة، أي: (لم يراها ولم يقرب انْ يراها)، كقول ذي الرمة الانف ذكره، ومعناه: (لم يقرب من البراح)[٩٨]، وهذا التفسير قد أورده ابن جماعة، ويوافق في الوقت ذاته تفسير أستاذه ابن مالك[٩٩].

وترىً الباحثة بأنَّ اراء ابن مالك لم تكن وحدها التي بنى ابن جماعة تأليفه على منوالها، بل نجد أنَّ الجانب الفقهي له تدخل كبير في اختياراته، كما هو الحال في المسألة الآنف ذكرها.

- مسألة مجيء حرف الجر (الباء) للتبعيض:

قال ابن جماعة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[١٠٠]، **فـ(الباء) هنا للتبعيض، والتقدير: بمسح بعض الرأس**[١٠١].

نجد ابن جماعة قد رجح مسألة ضعيفة بناءً على رؤيته الفقهية، فقد اختلفت المذاهب الفقهية في كيفية المسح، فالمالكية أوجبوا الاستيعاب والكثرة في مسح الرأس، بينما اقتصر الشافعية على مسح أقل ما يقع عليه اسم المسح، واخذ أبو حنيفة ببيان الرسول ﷺ بالمسح على ناصيته، وقدَّر الناصية بربع الرأس[١٠٢]، أما ما اختاره ابن جماعة- بمجيء الباء للتبعيض، أي بمسح بعض الرأس- حمله الزمخشري على الصاق المسح بالرأس، ومسح بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما ملصق بالرأس[١٠٣]، وهذا التفسير لا يعرفه الناس، إذ نقل ابن عباس(ت٦٨هـ) بأنَّ المسح على الرجلين يجزئ، وجوَّز الاخفش الجر على الإتباع، فيكون المعنى المراد: (الغسل)، فحملُ هذه الآية على قول العرب: (أكلت خبزاً ولبناً)، و(اللبن) لا يؤكل، لذا فالنصب هنا أسلم من الاضطرار[١٠٤].

ومما أنف ذكره، نجد أنَّ الشارح قد رجح رؤيةً ضعيفةً، معتمداً التأويل فيها لإثباته لأنَّها رؤية مذهبه الشافعي، فخالف بذلك رؤية شيخه ابن مالك الذي لم يشر إلى مجيء (الباء) للتبعيض بقريبٍ أو بعيد.

الخاتمة ونتائج الدراسة:

إنَّ أبرز ما انتهت إليه الباحثة في هذه الدراسة يتجلى فيما يأتي:

١. إنَّ كتاب (شرح الكافية) لابن جماعة كتابٌ حافلٌ باللغة والنحو والصرف والقراءات والتفسير، كما نجده حافلاً بآراء العلماء وخلافاتهم وأدلتهم.

٢. إنَّ الشارح قوي الاعتداد بنفسه، كثير الانتقاد لغيره، وهذا ما نلتمسه بوضوح خلال توجهاته اللغوية بعد كل مسألة يعرضها، فهو لم يكن حاطب ليلٍ بل كان ناقداً بصيراً.

٣. جوَّز الشارح احكاماً نحوية وصرفية معتمداً على القليل النادر من الشواهد اللغوية سارياً على نهج المدرسة الكوفية، وهذا لا يعني الحكم بكوفية مذهبه، بل نجده في أحايين أُخر ينقل عن المدرسة البصرية، مما يوصلنا إلى القول إلى بغدادية مذهبه ممن خلطوا بين المذهبين.

٤. على الرغم من تصريح ابن جماعة بأنه قد جمع مادته اللغوية نقلاً عن ابن مالك إلا أننا نجده في مواضع من كتابه يخالف رأي أُستاذه.

٥. استند الشارح في ترجيحه لبعض الوجوه النحوية إلى التفسير انطلاقاً من مذهبه الشافعي.

هوامش البحث

(١) . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: ١٣٠/١.
(٢) . ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين ابن السبكي: ٦٧/٨، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٧/١.
(٣) . ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير: ١٦٣/٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي: ١٢٩/٧.
(٤). يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٢٣٠/٥، والدارس في تأريخ المدارس، النعيمي: ٦٦/١.
(٥). يُنظر: فوات الوفيات: ٢٩٧/٣.
(٦) . طبقات الشافعية، تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي: ٢/ ٣٦٩-٣٧٠.
(٧) . ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، العسقلاني: ٣/ ٢٨١، وطبقات ابن قاضي شهبة: ٣٧١/٢.
(٨) . للاستزادة، مراجعة (اعتراضات ابن جماعة وترجيحاته النحوية والصرفية في كتاب شرح الكافية، (رسالة ماجستير)، رغد إسماعيل عريبي).
(٩) . ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٧٧.
(١٠) . ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٣.
(١١) . ينظر: التعليقة على الكتاب، أبو علي الفارسي: ٤٩/٣.
(١٢) . ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٤٢.
(١٣) . ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٤٢.
(١٤) . ينظر: شرح ابن النحوية على الكافية: ٣٢/١- ٣٣.
(١٥) . ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١١٧٤/٣- ١١٧٦.
(١٦) . ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١٣٦/١.
(١٧) . ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١٩.
(١٨) . ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٧٩.
(١٩) . ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٠٧، شرح «المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري» الموسوم بـ «التخمير»، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي:٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢٧.
(٢٠) . ينظر: الأصول لابن السراج: ٩٠/٢، والنحو الأساسي، د. أحمد مختار عمر:٦٨.
(٢١) . ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي: ٦١/١.
(٢٢) . ينظر: النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، ابن أبي قاسم: ١/ ١٤٦، والتطبيق النحوي، د. عبد الحميد مصطفى السيد: ١/ ٧٧.
(٢٣) . ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٠٧.
(٢٤) . مسند البخاري، كتاب الآذان: ١٦٥/١، والسنن للترمذي: ٥/ ٣٧٦.

(٢٥) . ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤٥/١.
(٢٦) . ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢٧.
(٢٧) . ينظر، شرح الكافية لابن جماعة: ١٤٩.
(٢٨) . سورة مريم: ٢٩.
(٢٩) . ينظر: الجمل للخليل: ٤١.
(٣٠) . ينظر: شرح الفية ابن مالك للأشموني: ٤١٤/١.
(٣١) . البيت للبيد بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه: ٩٤١، وخزانة الادب للبغدادي: ١٨٣/٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية، بدر الدين العيني: ١١٧٤/٣.
(٣٢) . ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ٢٠٠/١.
(٣٣) . سورة البقرة: ٢٦٠.
(٣٤) . ينظر: الكتاب: ٣٨٤/١- ٣٨٥، المقاصد الشافية: ٣/ ٤٣٨- ٤٣٩، وشرح الالفية للأشموني: ٤١٥/١- ٤١٦.
(٣٥) . ينظر: شرح الفية ابن مالك، ابن الناظم: ٢٣٣- ٢٣٤.
(٣٦) . الآية من سورة طه: ٦٣، قرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر: " إنّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ" قالوا: هي قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن، وروي عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال: أرى فيه لحنا وستقيمه العرب بألسنتها، وعن أبي عمرو أنه قال: إني لأستحيي أن أقرأ: (إن هذان لساحران) .
وثانيها: قرأ ابن كثير: " إن هذان " بتخفيف " إن " وتشديد نون " هذان " .
وثالثها: قرأ حفص عن عاصم " إن هذان " بتخفيف النونين .
ورابعها: قرأ عبد الله بن مسعود: (وأسروا النجوى، أن هذان ساحران) بفتح الألف وجزم نونه وساحران بغير لام .
وخامسها: عن الأخفش: (إن هذان لساحران) خفيفة في معنى ثقيلة وهي لغة قوم يرفعون بها ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى ما .
وسادسها: روي عن أبي بن كعب: " ما هذان إلا ساحران "، وروي عنه أيضا: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وعن الخليل مثل ذلك، وعن أبي أيضا: ﴿إن ذان لساحران﴾ فهذه هي القراءات الشاذة المذكورة في هذه الآية، واعلم أن المحققين قالوا: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها لأنها منقولة بطريق الآحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولا بالتواتر إذ لو جوزنا إثبات زيادة في القرآن بطريق الآحاد لما أمكننا القطع بأن هذا الذي هو عندنا كل القرآن لأنه لما جاز في هذه القراءات أنها مع كونها من القرآن ما نقلت بالتواتر جاز في غيرها ذلك، فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير إلى القرآن وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة ولما كان ذلك باطلا فكذلك ما أدى إليه، وأما الطعن في القراءة المشهورة فهو أسوأ مما تقدم من وجوه: أحدها: أنه لما كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن

فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله في جميع القرآن وذلك يفضي إلى القدح في التواتر وإلى القدح في كل القرآن وأنه باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة .

وثانيها: أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى وكلام الله تعالى لا يجوز أن يكون لحنا وغلطا فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما أن فيه لحنا وغلطا .

وثالثها: قال ابن الأنباري: إن الصحابة هم الأئمة والقدوة فلو وجدوا في المصحف لحنا لما فوضوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم مع تحذيرهم من الابتداع وترغيبهم في الاتباع، حتى قال بعضهم: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، فثبت أنه لا بد من تصحيح القراءة المشهورة .ينظر: مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد الرازي:٦٥/٢٢.

(٣٧) . شرح الكافية لابن جماعة: ٢٠٧.

(٣٨) . ينظر: التذييل والتكميل بشرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي: ٣/ ١٨٥- ١٨٦.

(٣٩) . ينظر: حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) (أطروحة دكتوراه)، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع: ٢٤٩/١- ٢٥٠

(٤٠) . الصحاح، الجوهري: ٢٥٤٩/٦- ٢٥٥٠. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤، والنوادر لأبي زيد: ١٦٩

(٤١) . البيت للمتلمس، ينظر: ديوانه: ٣٤، ومختارات ابن الشجري: ٣٢، والمؤتلف للآمدي: ٧١

(٤٢) . التفسير الكبير للرازي: ٢٢/ ٦٦.

(٤٣) . ينظر: البيت من قول قيس بن العزارة الهذلي، ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢١٨/٢.

(٤٤) . ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ١٦١- ١٦٢.

(٤٥) . ينظر: شرح التصريح للأزهري: ١/ ٣٦٢، ومعاني النحو، فاضل السامرائي: ٢٦٨/٢.

(٤٦) . سورة طه: ٥٨.

(٤٧) . شرح الرضي على الكافية: ٢٦٩/١- ٢٧٠

(٤٨) . ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٥٦/٢.

(٤٩) . شرح الكافية لابن جماعة: ٢٥٥.

(٥٠) . الكتاب لسيبويه: ١٢/١.

(٥١) . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري: ٢٣٧/١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ٣/ ٢٢٣- ٢٢٤.

(٥٢) . شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/ ٦٥٣- ٦٥٤.

(٥٣) . ينظر: المسائل الخلافية للعكبري: ٦٤- ٦٥، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٤١، ودروس في التصريف لمحمد محيي عبد الحميد: ١٤- ١٧.

(٥٤) . ينظر: الانصاف: ١/ ٣٢٦.

(٥٥) . ينظر: مسائل خلافية في النحو للعكبري: ٥٦- ٦٦، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤٢- ٤٣.

(٥٦) . ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي: ٨٥، والخلاف الصرفي في مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الانباري (رسالة ماجستير)، نايف إبراهيم الرشيدي: ٢٦.

(٥٧) . شرح الكافية لابن جماعة: ٢٥٥.

(٥٨) . ينظر: الكتاب: ٤/ ٥٧، والأصول في علم النحو لابن السراج: ٨٦/٣.

(٥٩) . شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب: ٣٢٣.

(٦٠) . ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري: ٢١٦/٣.

(٦١) . شرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري: ١١/٢.

(٦٢) . ينظر: المقتضب للمبرد: ٤/ ١٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٤- ١٠١.

(٦٣) . ينظر: الأصول لابن السراج: ١٢٦/١، والمفيد في التصريف، جار الله الزمخشري: ٢١٤، وشرح التصريح للأزهري: ١٢/٢- ١٣.

(٦٤) . ينظر: معاني الأبنية، الدكتور فاضل السامرائي: ٥١.

(٦٥) . سورة الاحقاف: ٢٤.

(٦٦) . سورة آل عمران: ٥٢.

(٦٧) . ينظر: تصريف الأسماء، محمود طنطاوي: ٨٤.

(٦٨) . ينظر: شرح الكافية الشافية لابن الحاجب: ١٠٢٨/٢.

(٦٩) . شرح الكافية لابن جماعة: ٢٥٨.

(٧٠) . ينظر: المقتضب: ٤/ ١٤٨- ١٤٩، والأصول لابن السراج: ١٢٥/١- ١٢٦.

(٧١) . ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ١٤٨/١.

(٧٢) . ينظر: شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي: ٣/ ٤١٩.

(٧٣) . الكتاب: ١/ ١٨٢، وينظر: الأصول لابن السراج: ١٢٩/١.

(٧٤) . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٤.

(٧٥) . الكافية، ابن الحاجب: ١٥١.

(٧٦) . شرح الكافية لابن جماعة: ٢٧٢.

(٧٧) . ينظر: الكافية: ١٥١.

(٧٨) . ينظر: النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، ابن أبي قاسم: ٢/ ٩٠٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١- ١٢.

(٧٩) . ينظر: الكافية في علم الاعراب، ابن الحاجب: ٣/ ٨٥٩.

(٨٠) . شرح ابن عقيل: ١/ ٤٠.

(٨١) . ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٢٧٣.

(٨٢) . ينظر: الكتاب: ١٢/١، والأصول لابن السراج: ٣٩/١.

(٨٣) . المقتضب: ٢/٢، والأصول: ٣٩/١.
(٨٤) . ينظر: الكتاب: ١٢/١.
(٨٥) . ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٧.
(٨٦) . ينظر: النجم الثاقب: ٢/ ٩٠٩- ٩٠١، والهمع: ١/ ١٧- ١٨.
(٨٧) . ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ١٦.
(٨٨) . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٧- ١٨.
(٨٩) . سورة يس: ١٢.
(٩٠) . شرح الكافية لابن جماعة: ٢٧٣.
(٩١) . ينظر: المقتضب: ٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٧/١.
(٩٢) . ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨/٤.
(٩٣) . سورة البقرة: ٧١.
(٩٤) . ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٣١٧.
(٩٥) . ينظر: ديوانه: ١٠٨.
(٩٦) . سورة النور: ٤٠.
(٩٧) . ينظر: شرح الكافية لابن جماعة: ٣١٧.
(٩٨) . ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري: ٨٢/١- ٨٣.
(٩٩) . ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٦٧/١- ٤٦٩.
(١٠٠) . سورة المائدة: ٦.
(١٠١) . شرح الكافية لابن جماعة: ٣٣٠.
(١٠٢) . ينظر: تفسير الكشاف للزمخشري: ٢٨٠.
(١٠٣) . ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٠.
(١٠٤) . ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٢٧/١.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٣. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م.

٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تقديم وتحقيق: د. موسى بناي العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر أبو الفداء المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، ط٣، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧م.

٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شركة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مطبعة السعادة، بيروت، د.ت.

٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك النحوي (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق: محمد بركات كامل، دار الكاتب المصري للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م.

٩. التطبيق النحوي، د. عبد الحميد مصطفى السيد، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠. تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، عناية وإخراج وتعليق: خليل مأمون شيحا، ط٣، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١١. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، محمد بن عفيفي الباجوري الخضري (ت ١٢٨٩هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.

١٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ه)، تحقيق: نبيل طريفي ود. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (ت ٩٧٨ه)، إعداد: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٠ه - ١٩٩٠م.

١٥. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٦. دروس في التصريف (في المقدمات وتصريف الأفعال)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٦ه - ١٩٩٥م.

١٧. ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري (ت ٤١ هـ)، تحقيق وتقديم: د. إحسان عباس، ط٢، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٨٤م.

١٨. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت ٦٢٢هـ)، ط١، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٠. شرح الأشْموني لألفية ابن مالك، علي بن محمد الاشموني (ت ٩٠٥ه)، تصحيح: مصطفى أحمد، مطبقة الاستقامة، القاهرة، ١٣٦٦هـ.

٢١. شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٢. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، إعداد: محمد باسل عيون السُّود، ط١، دار الكتب العلمية - منشورات محمد علي البيضون، بيروت - لبنان، ١٤٢١ه - ٢٠٠٠م.

٢٣. شرح الرضي على الكافية رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٢٤. شرح الكافية الشافية، العلاّمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني (ت٦٤٥ ه)، تحقيق وتقديم: الدكتور عبد المنعم احمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان الشيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، د.ت.

٢٦. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٧. شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق وتعليق: د. محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت).

٢٨. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، بيروت - لبنان، ١٩٧٩م.

٢٩. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصفى البقا، إدارة الطبعة المنبرية، مصر، د.ت.

٣٠. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ط٢، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.

٣١. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، تقي الدين بن قاضي شهبة الدمشقي (ت٨٥١هـ)، عناية وتصحيح وتعليق وترتيب: الدكتور الحافظ عبد المنعم خان، ط١، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، ١٢٩٩هـ - ١٨٧٩م.

٣٢. فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٣٣. الكافية، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، قامت بإعداده جماعة من العلماء البارعين في علم النحو وراجعوا حواشيه بمصادرها الأصلية وقاموا بتصحيح أخطائه، ط١، مكتبة البشرى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٤. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٥. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق وتقديم: محمد خير الحلواني، ط١، دار الشرق العربي للنشر، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٦. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط١ ، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٧. معاني القرآن، الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط١، دار الكتب المصرية للطباعة، القاهرة، ١٩٥٥م.

٣٨. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٩. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٣هـ)، ط٢، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.

٤٠. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق: أ. د. عيّاد بن عبد الليثي، ط٣، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٣. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط٣، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٤٤. النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي قاسم (ت ٨٤٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة، ط١ ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء - الجمهورية اليمنية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٥. النحو الأساسي، د. أحمد مختار عمر وآخرون، ط٤، دار السلاسل، الكويت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٦. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- **الرسائل والأطاريح:**

١. ابن النحوية (ت ٧١٨هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب، (رسالة ماجستير)، دراسة وتحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد، جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
٣. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب، (اطروحة دكتوراه) دراسة وتحقيق: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.